



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل الفقرة الثانية من المادة رقم (٦) من القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية،
برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

د. جنان محسن رمضان

أمانة عيسى الشاهين

د. سارك محمود الطهري

محمد عبد الرحمن الحليان

عبدالله تديني الانبجي

يحال إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل
يوزع على الأعضاء

٥/١٤/٢٠٠٢

اقتراح بقانون
بتعديل الفقرة الثانية من المادة
رقم (٦) من القانون رقم (٢٤) لسنة
١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة رقم (٦) من القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ المشار إليه النص الآتي:

" ويحظر على الجمعية أو النادي التدخل في المنازعات الدينية أو إثارة العصبية والطائفية والعنصرية."

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل الفقرة الثانية من المادة
رقم (٦) من القانون رقم (٢٤) لسنة
١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام

تمثل حرية التعبير والرأي أحد أهم المكاسب الدستورية للشعب الكويتي ومؤسسات المجتمع المدني، وأساس رئيس لأي نظام ديمقراطي برلماني، ولا يمكن في أي حال من الأحوال مصادرة حق أي فرد أو مؤسسة مجتمع مدني من إبداء رأيها السياسي في القضايا، فلطالما كانت مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات النفع العام لاعباً رئيساً في الدفاع عن الدستور والحياة الديمقراطية.

ويأتي التعديل على القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام بإلغاء الحظر على مؤسسات المجتمع المدني والأندية من التدخل في السياسة بصيغة واسعة مست حرية تلك المؤسسات، وتحولت المادة إلى طوق خانق لحرية التعبير وإبداء الرأي، وعلاوة على ذلك، فإن السوابق الحكومية في إصدار عقوبات بلغت إلى حد حل مؤسسات المجتمع المدني نتيجة بيان سياسي لا يتفق مع أهواء الحكومة أو أعضاء مجلس الأمة تشكل خطراً على حريات تلك المؤسسات.

وجاء هذا التعديل لإتاحة المزيد من الحريات السياسية في التعبير عن الرأي لمؤسسات المجتمع المدني، وليكون لها دوراً فاعلاً في العملية السياسية.

